جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي –

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

ملخص محاضرات محاسبة الشركات

SAHLAMAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

موجهة لطلبة السنة الأولى ماستر إدارة مالية

أستاذ المادة: د. خالد جفال

السنة الجامعية: 2019 – 2020

المحاضرة 05: محاسبة الشركات الدولية

– مفاهيم أساسية؛ مدخل لتوحيد الحسابات–

I. مفاهيم أساسية

1. تعريف الشركات الدولية:

يمكن تعريف الشركة عبر الوطنية بأنها شركة لديها الاستطاعة والقدرة على التنسيق والتحكم في العمليات في أكثر من دولة واحدة، حتى عندما لا تعود الملكية الفعلية لتلك الشركة.

يشير Hedley (1999: 215–216) إلى أن الشركة عبر الوطنية هي*"أي مؤسسة تتولى استثمارًا أجنبيًا مباشرًا، أو تمتلك أو تتحكم في أصول تحصيل الدخل في أكثر من دولة، أو تنتج سلعًا أو خدمات خارج بلدها الأصلي، أو تشارك في أنشطة إنتاج دولية"*.

يذكر مركز الأمم المتحدة المعني بالشركات عبر الوطنية (1988: s30) أن الشركات عبر الوطنية هي:

" المؤسسات بغض النظر عن بلدها الأصلي وملكيتها، بما في ذلك الكيانات الخاصة أو العامة أو المختلطة ، التي تضم كيانات في بلدين أو أكثر، بغض النظر عن الشكل القانوني ومجالات نشاط هذه الكيانات، والتي تعمل في ظل نظام صنع القرار، مما يسمح بترابط السياسات والاستراتيجية المشتركة من خلال واحد أو أكثر من مراكز صنع القرار، حيث ترتبط الكيانات ارتباطًا وثيقًا، عن طريق الملكية أو غير ذلك، بحيث يمكن لواحد أو أكثر من ممارسة تأثير كبير على أنشطة الآخرين، وعلى وجه الخصوص، لتبادل المعرفة والموارد والمسؤوليات مع الآخرين."

تجدر الاشارة إلى أن مراجع عدى ذكرة بأن هناك مجموعة من المصطلحات التي تستعمل للدلالة على الشركات الدولية، ومثال ذلك: متعددة الجنسية (Multinational)، عبر القومية (Transnational)، كوكبية (Planetary)، شمولية (Global)، عالمية (World)، ما فوق الكوكبية (Supernational)، أو الشركات عديمة الجنسية (stateless).

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

2. خصائص الشركات الدولية:

تتميز الشركات الدولية، بعدة خصائص تميزها عن باقي الشركات نذكر منها (عبد العزيز وآخرون، 2010، ص ص: 122–125):

- **ضخامة الحجم:** وذلك من حيث حجم المبيعات، وحجم الإيرادات، حجم القيمة المضافة.
- **اتساع الرقعة الجغرافية:** سواء من حيث التواجد، أو من حيث السوق الذي تغطيه هذه الشركات.
- **تنوع النشاط:** وذلك لتعويض الخسائر المحتملة في نشاط معين بأنشطة أخرى.
- **التفوق والتطور التكنولوجي:** هي مصدر أساسي لنقل التكنولوجيا والمعرفة.
- **إقامة التحالف الاستراتيجية:** فيما بينها، وذلك بهدف تحقيق المصالح المشتركة وتعزيز القدرة التنافسية والتسويقية.
- **المزايا الاحتكارية:** كاحتكار التكنولوجيا والمهارات الفنية والإدارية وأساليب مراقبة الجودة والتسويق.
- **تعبئة الكفاءات والمدخرات العالمية:** تعمل الشركات متعددة الجنسيات إلى اختيار العاملين ذوي الكفاءات العالية في الدول المضيفة، وتدريبهم والاستفادة منهم؛ كما تسعى إلى فتح الاكتتاب في رأسمالها في الدول المضيفة واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- **التميز الإداري والتنظيمي:** تتبنى الشركات متعددة الجنسيات التخطيط الاستراتيجي؛ حيث تتميز القرارات بثلاث مستويات، القرارات الاستراتيجية على مستوى الشركة الأم، والقرارات الإدارية على مستوى الشركة الأم والفروع، والقرارات الخاصة التي تكون على مستوى الفروع.

3. أهم خصائص محاسبة الشركات الدولية

يشير Gray et al. (1981) أن وضع المعايير المحاسبية أمرًا مثيرًا للجدل ومثيرًا للمشاكل على المستوى الوطني، ولكن على المستوى الدولي والمتعدد الجنسيات يصبح أكثر تعقيدًا ومتعدد الأبعاد وديناميكيًا.

إذا كان وضع معايير للمحاسبة على المستوى الدولي صعب ومعقد ومتعدد الأبعاد، فإن تطبيقها، مع الحفاظ على أهم أهدافها كالملاءمة والتمثيل الصادق وقابلية المقارنة، سيكون أصعب على المستوى الدولي. إن هذه الصعوبة تنشأ من بعض المشاكل التي تحيط بمحاسبة الشركات الدولية، والتي من أهم أسبابها مثلا الفارق والبعد الجغرافي بين الشركة الأم وشركات المجموعة الأخرى، واللغات المختلفة، والقوانين والأنظمة القانونية

المختلفة، ومراحل التقدم المختلفة في فن تطبيق المحاسبة، والممارسات المحاسبية المختلفة، والأنواع المختلفة للعملة النقدية.

نجد من خلال كل هذه المشاكل التي تحيط بالمحاسبة في الشركات الدولية، أن من الخصائص المميزة لهذا النوع من المحاسبة ما يلي:

II. توحيد الحسابات

1. تعريف توحيد الحسابات

المحاسبة الموحدة أو الإفصاح الموحد عن البيانات المالية، أو الإفصاح عن الحسابات الموحدة هو ذلك الإفصاح الذي يستجيب لمتطلبات بيئة الأعمال التي تسير أكثر فأكثر نحو التكامل والتحالف والتعقيد؛ فهو يُقدم إفصاحا وإبلاغا واتصالا مُجمعا حول الذمم والوضعية المالية والنتائج والنشاطات والنمو، بحيث تكون كل هذه العناصر خاصة بمجموعة من المنشآت والتي بدورها تكون تحت سيطرة الشركة الأم؛ فموضوع الإفصاح الموحد إذا ما قارناه بالإفصاح المنفصل لكل منشأة على حدى، نجده مرتبطا بشكل كبير – إن لم يكن تاما– بموضوع السيطرة (Control)،

فمفهوم السيطرة حسب المعيار IFRS 10 هي " تلك الحالات التي يكون فيها المستثمر معرضاً لـ أو له حقوق في إيرادات متنوعة نتيجة مشاركته مع مستثمر آخر ولديه القدرة على التأثير على تلك الإيرادات من خلال سلطته على المنشأة المستثمر فيها.

وحسب المعيار IFRS 10؛ فكل مُنشأة تقوم بإعداد البيانات المالية وتكون تحت سيطرتها منشأة واحدة أو أكثر، ينبغي أن تُقدم البيانات المالية الموحدة؛ فيتضح مفهوم فرعي للسيطرة في حالة وجود دمج للأعمال، هو السيطرة المشتركة التي تعني وفقا للمعيار IFRS 11 " تقاسم مُتفق عليه تعاقديا للسيطرة على الترتيب، والتي وُجدت فقط عندما تكون القرارات بشأن الأنشطة ذات الصلة تتطلب موافقة بالإجماع من الأطراف المُتقاسمة للسيطرة ".

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر
ملخص محاضرات الأستاذ خالد جفال جامعة الجزائر

2. نماذج العلاقات المالية بين شركات المجموعة

ترتبط شركات المجموعة فيما بينها من أجل تشكيل وحدة اقتصادية وتحقيق أهداف مشتركة وهذا ما يؤدي إلى وجود علاقات مالية بين شركات المجموعة، وقبل التطرق إلى ذكر نماذج هذه العلاقات المالية لابد من تعريف شركات المجموعة.

أ. **الشركة الأم:** هي الشركة التي ترأس المجموعة وتمارس السلطات الأساسية والسيطرة على شركات المجموعة.

ب. **الشركات التابعة:** هي الشركات الواقعة تحت الرقابة الدائمة المباشرة او غير المباشرة للشركة الأم، وهذه الشركات التابعة قد تأخذ الشكل التالي:

- **شركات فرعية Les Filiales:** عرفها القانون التجاري الجزائري في المادة 729 كالتالي "عندما تمتلك شركة ما 50% أو أكثر من رأس مال شركة أخرى، فإن هذه الأخيرة تعتبر بتطبيق هذا القسم تابعة للأولى".
- **شركات مساهمة Les participations:** عرفها القانون التجاري في المادة 730 كالتالي " إذا كان لشركة في شركة أخرى جزء من رأس المال يقل عن 50% تعتبر الأولى بتطبيق هذا القسم مساهمة في الثانية".
- **شركات متعددة المساهمة:** في هذه الحالة يكون لكل من الشركة الأم والشركات التابعة لها مساهمات ضعيفة في الشركة المعنية، إلا أن مجموع هذه المساهمات يجعل المجموعة تمارس سيطرة على الشركة المعنية.
- **المساهمات البسيطة:** نقول أن شركة ما لها مساهمات بسيطة في شركة أخرى إذا كانت الأولى تمتلك أقل من 20 % من رأسمال الشركة الثانية.

ملاحظة: المساهمة البسيطة لا تجعل الشركة تابعة للشركة الأم، إلا إذا كانت هذه الأخيرة تراقب فعلا الشركة المعنية.

SAHLA MAHLA

شكل 1: مخطط المجموعة

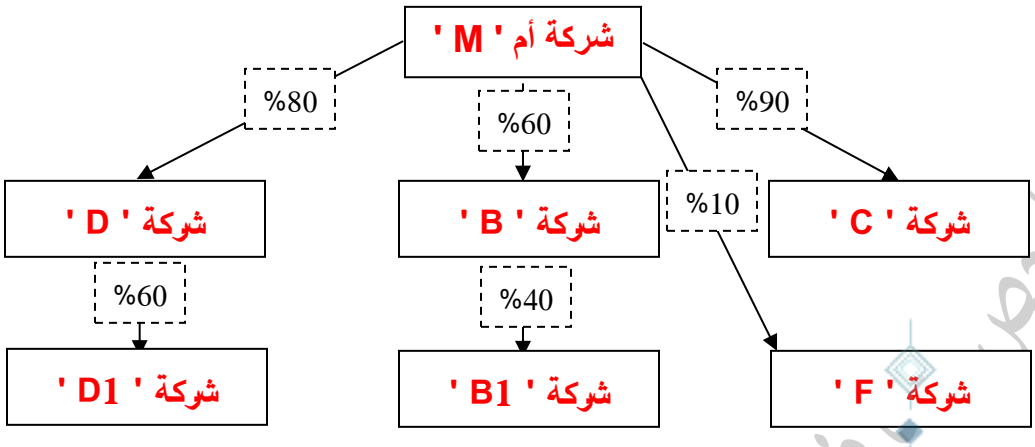

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر
ملخص محاضرات الدكتور خالد جفال - جامعة أم البواقي -

المحاضرة 06: محاسبة الشركات الدولية

– نماذج علاقات شركات المجموعة؛ نسب الرقابة والفائدة، أساليب توحيد الحسابات–

3. مخططات نماذج العلاقات المالية بين شركات المجموعة

– **مساهمة مباشرة:** شركة (س) تملك أسهم في شركة (ع).

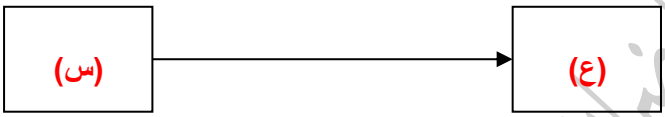

– **مساهمة غير مباشرة:** الشركة (س) تملك أسهم في الشركة (ع) وهذه الأخيرة تملك أسهم في الشركة (ص)، و بالتالي فإن (س) تملك مساهمة غير مباشرة في (ص).

– **مساهمة متبادلة:** وفيها تكون الشركة (س) تملك أسهم في الشركة (ع) وفي نفس الوقت (ع) تملك أسهم في الشركة (س).

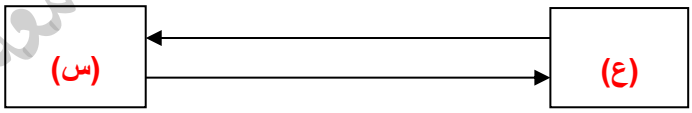

– **مساهمة دائرية:** الشركة (س) تملك أسهم في الشركة (ع)، والشركة (ع) تملك أسهم في الشركة (ص) وفي نفس الوقت تملك الشركة (ص) أسهم في الشركة (س).

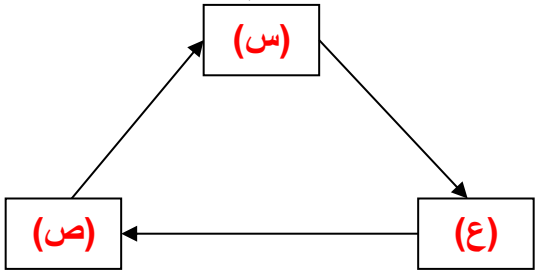

SAHLAMAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر
ملخص محاضرات الدكتور خالد جفال - جامعة أم البواقي -

4. نسبة الرقابة ونسبة الفائدة في شركات المجموعة

أ. **نسبة الرقابة:** هي النسبة الدالة على مدى الارتباط المباشر أو غير المباشر بين الشركة الأم والشركات الأخرى التابعة لها، حيث تحسب نسبة الرقابة بالاعتماد على نسبة التصويت التي تملكها الشركة الأم في الشركة التابعة.

ب. **نسبة الفائدة:** تعبر عن نسبة من رأس المال ونتيجة الشركة التابعة.

ج. **حساب نسبة الرقابة ونسبة الفائدة:**

الحالة 01:

وجود مساهمة مباشرة بين الشركة الأم وشركة من المجموعة، كما هو موضح في الشكل 1 بين "م" و "س1"، عندها تكون:

شكل 1

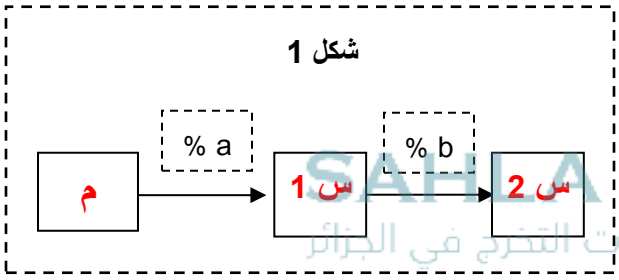

- نسبة الرقابة هي نسبة المساهمة a %.
- نسبة الفائدة هي نسبة المساهمة a %.

عند وجود مساهمة غير مباشرة بين الشركة الأم وشركة من المجموعة، كما هو موضح في الشكل 1 بين "م" و "س2"، عندها تكون:

- نسبة الرقابة هي نسبة المساهمة : b %.

ملاحظة:

في كل حالات حساب نسبة الرقابة، وعند وجود مساهمة غير مباشرة، لا يمكن المرور من الرقابة على شركة من المجموعة إلى شركة أخرى إلا إذا كانت نسبة الرقابة في الشركة الأولى أكبر من 50 %.

- نسبة الفائدة هي حاصل ضرب نسبتي المساهمة : b % . a %.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر
ملخص محاضرات المحاسبة الدولية - د. خالد جفال - جامعة

الحالة 02:

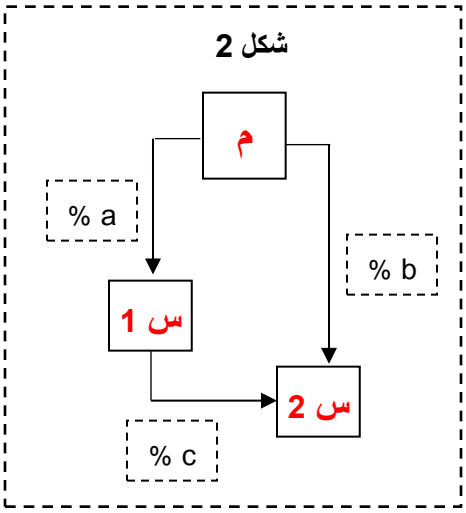

وجود مساهمة مباشرة بين الشركة الأم وشركة من المجموعة، كما هو موضح في الشكل 2 بين "م" و "س1"، عندها تكون نسبة الرقابة والفائدة كما هو موضح في الحالة 1.

عند وجود مساهمة متعددة، مباشرة وغير مباشرة، كما هي بين الشركة "م" و "س2" في الشكل 2، عندها تكون:

- نسبة الرقابة هي مجموع نسبة المساهمة المباشرة وغير المباشرة: $\%\ a + \%\ b$.
- نسبة الفائدة هي مجموع نسبة الفائدة من الطريق المباشر وغير المباشر: $\%\ b + (\%\ a\ .\ \%\ c)$.

الحالة 03:

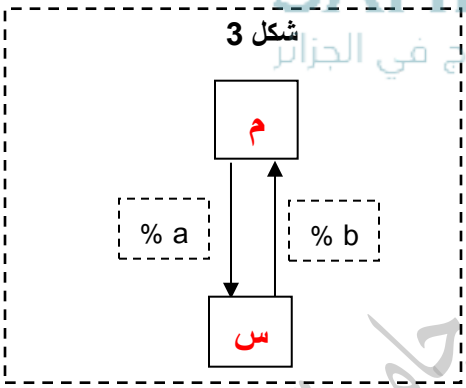

وجود مساهمة متبادلة بين الشركة الأم وشركة من المجموعة، كما هو موضح في الشكل 3 بين "م" و "س"، عندها تكون:

- نسبة الرقابة هي نسبة المساهمة: $\%\ a$.
- نسبة فائدة "م" في "س" تؤخذ بالعلاقة: $1 - b \times \frac{1}{1-ab}$
- نسبة فائدة باقي المساهمين في "م" تؤخذ بالعلاقة:

$$1 - b \times \frac{a}{1-ab}$$

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر
ملخص محاضرات الدكتور خالد جفال - جامعة أم البواقي -

الحالة 04:

وجود مساهمة مباشرة بين الشركة الأم وشركة من المجموعة، وهذه الأخيرة لها علاقة متبادلة مع شركة أخرى من المجموعة، كما هو موضح في الشكل 4 بين "م" و "س1" و" س2"، عندها تكون:

شكل 4

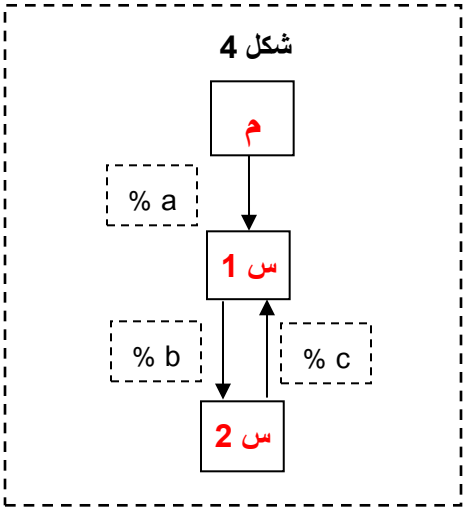

- نسبة الرقابة لـ "م" على "س1" هي نسبة المساهمة: a %.
- نسبة الرقابة لـ "م" على "س2" هي نسبة المساهمة: b %.
- نسبة فائدة "م" في "س1" تؤخذ بالعلاقة: $a \times \frac{1}{1-bc}$
- نسبة فائدة "م" في "س2" تؤخذ بالعلاقة: $a \times \frac{b}{1-bc}$

الحالة 05:

وجود مساهة دائرية بين الشركة الأم وشركتي المجموعة، كما هو موضح في الشكل 5 بين "م" و "س1" و"س2"، عندها تكون:

شكل 5

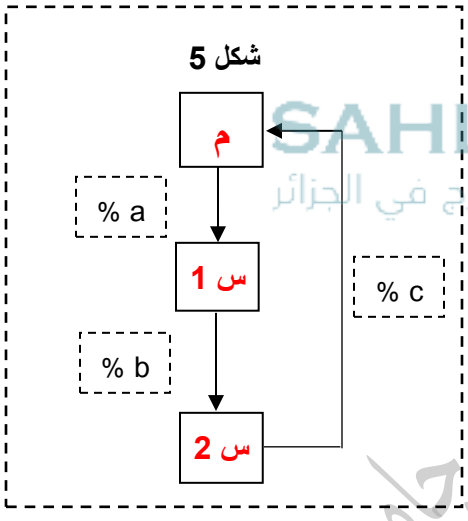

- نسبة الرقابة لـ "م" على "س1" هي نسبة المساهمة: a %.
- نسبة الرقابة لـ "م" على "س2" هي نسبة المساهمة: b %.
- نسبة فائدة "م" في "س1" تؤخذ بالعلاقة: $(1-c) \times \frac{a}{1-abc}$
- نسبة فائدة "م" في "س2" تؤخذ بالعلاقة: $(1-c) \times \frac{ab}{1-abc}$
- نسبة فائدة باقي المساهمين في "م" تؤخذ بالعلاقة: $(1-c) \times \frac{1}{1-abc}$

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر
ملخص محاضرات الدكتور خالد جفال - جامعة أم البواقي -

5. أسلوب التوحيد

يحدد أسلوب التوحيد بناء على نوع السيطرة الكائن بين الشركة الأم وشركات المجموعة، وذلك كما يبينه الجدول التالي:

البيان	الفروع	المساهمين	ترتيبات مشتركة	المساهمة البسيطة
المعيار	السيطرة المنفردة	التأثير الهام	السيطرة المشتركة	لا توجد سيطرة
نسبة المساهمة	> 50	% 50 – % 20	متساوية	% 20 >
طريقة المحاسبة	توحيد كلي	توحيد تكافئي	توحيد نسبي	لا يوجد توحيد للحسابات

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر
ملخص محاضرات الدكتور خالد جفال - جامعة أم البواقي -

المحاضرة 07: محاسبة الشركات الدولية

– محاسبة تعديل الأسعار–

(تعد هذه المحاضرة بتحضير مسبق للطلبة لملخص للمعيارين المعنيين)

مرجع أساسي للطلبة :

- http://eifrs.ifrs.org/eifrs/bnstandards/ar/2018/ias29.pdf
- http://eifrs.ifrs.org/eifrs/bnstandards/ar/2018/ias21.pdf

III. محاسبة تعديل الأسعار (وفقا للمعيار المحاسبة الدولي 29)

إن التوجه نحو محاسبة تعديل الأسعار، هو التوجه الذي يخدم حقيقة اقتصادية تعيشها الكثير من الاقتصاديات، فالتضخم الذي يُرهق الاقتصاد وينقص من القوة الشرائية أصبح الإعلام عن حيثياته ونسبته من متطلبات الإعلام الملائم والممثل بصدق، وكذلك الإعلام المالي التحليلي للأداء؛ فبعيدا عن الإعلام عن تأثير مستوى التضخم على الأرقام المالية نكون وبلا شك أمام إعلام هو من جهة غير قابل للمقارنة بين مختلف الاقتصاديات – مقارنة مكانية – وغير قابل للمقارنة عبر مختلف الفترات الزمنية – مقارنة زمنية –، الأمر الذي ينتج عنه من جهة أخرى إعلام مضلّل لا يعكس حقيقة الأوضاع الاقتصادية للمنشأة مكانيا وزمنيا.

ولتحقيق متطلبات هذه المحاسبة جاء المعيار المحاسبي الدولي IAS 29، الصادر سنة 1989م والمعدل سنتي 1994م و2008م، ليتضمن متطلبات محاسبة تعديل الأسعار في الاقتصاديات ذات التضخم المرتفع؛ حيث يتطلب هذا المعيار من المنشآت التي تُعِد بياناتها المالية بعملة اقتصاد مرتفع التضخم، سواء كانت مُعدّة على أساس التكلفة التاريخية أو التكلفة الجارية؛ بأن تقوم بإعادة عرض بياناتها المالية باستعمال مؤشر عام للأسعار يعكس التغيرات في القوة الشرائية العامة وذلك كما جاء في الفقرتين 8 و37.

تطبق أحكام المعيار IAS 29 على القوائم المالية، بما في ذلك القوائم المالية الموحدة، لأي منشأة تكون عملتها الوظيفية هي عملة اقتصاد ذي تضخم جامح.

IV. محاسبة آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية (وفقا للمعيار المحاسبي الدولي 21)

قد تنفذ المنشأة أنشطة أجنبية بطريقتين. قد يكون لديها معاملات بعملات أجنبية أو قد يكون لديها عمليات أجنبية. بالإضافة لذلك، قد تعرض المنشأة قوائما المالية بعملة أجنبية. إن هدف هذه المعالجة المحاسبية هو توضيح كيفية تضمين المعاملات بعملة أجنبية وعمليات أجنبية في القوائم المالية للمنشأة وكيفية ترجمة القوائم المالية إلى عملة العرض. وفيما يلي تعريف أهم المصطلحات:

- سعر الإقفال: هو سعر الصرف الفوري في نهاية فترة التقرير.
- فرق الصرف: هو الفرق الناتج من ترجمة عدد معين من وحدات عملة معينة إلى عملة أخرى بأسعار صرف مختلفة.
- سعر الصرف: هو المعدل الذي يتم بموجبه تبادل عملتين.
- القيمة العادلة: هي السعر الذي يتم تسلمه لبيع أصل أو يتم دفعه لتحويل التزام في معاملة في ظروف اعتيادية منتظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس.
- العملة الأجنبية: هي عملة بخلاف العملة الوظيفية للمنشأة.
- العملية الأجنبية: هي منشأة تكون منشأة تابعة، أو منشأة زميلة، للمنشأة معدة أو ترتيباً مشتركاً أو فرعاً التقرير، يكون مقر أنشطتها أو تسييرها في بلد أو بعملة بخلاف بلد أو عملة المنشأة معدة التقرير.
- العملة الوظيفية: هي عملة البيئة الاقتصادية الرئيسة التي تعمل فيها المنشأة.
- البنود النقدية: هي وحدات العملة المحتفظ بها والأصول والمطلوبات التي سيتم استلامها أو دفعها بعدد ثابت أو يمكن تحديده من وحدات العملة.
- صافي الاستثمار في عملية أجنبية: هو مبلغ حصة المنشأة معدة التقرير في صافي أصول تلك العملية.

عملة العرض هي العملة التي يتم بها عرض القوائم المالية.

- سعر الصرف الفوري: هو سعر الصرف للتسليم الفوري.

SAHLA MALA

المحاضرة 08: المحاسبة عن الأدوات المالية

– مفاهيم أساسية –

I. مفاهيم أولية

1. تعريف الأدوات المالية

الأداة المالية أي عقد ينشأ عنه أصل مالي لإحدى المنشآت والتزام مالي أو أداة حقوق ملكية لمنشأة أخرى. هي أصل مالي يكون في شكل نقدي أو أداة حق ملكية أو حق تعاقدي لاستلام نقدية أو أصل مالي آخر من منشأة أخرى. أو مبادلة أصول مالية أو التزامات مالية مع منشأة أخرى بموجب شروط من المحتمل اعتبارها مفضلة للمنشأة، كالاستثمارات المالية في أسهم الشركات الأخرى.الذمم المدينة، القروض والسلف الممنوحة للغير، الاستثمارات المالية في السندات، الأصول المالية المشتقة وغيرها.

SAHLA MAHLA
الموقع الأمثل لمذكرات التخرج في الجزائر

2. أنواع الأدوات المالية

تنقسم الأدوات المالية إلى ثلاثة أصناف أساسية هي:

1.2 الأصول المالية

هو الأصل الذي يكون في شكل:

- نقداً؛ أو
- أداة حقوق ملكية لمنشأة أخرى؛ أو
- حقاً تعاقدياً:
  - في استلام نقد أو أصل مالي آخر من منشأة أخرى؛ أو
  - في مبادلة أصول مالية أو التزامات مالية مع منشأة أخرى بموجب شروط يحتمل أن تكون مواتية للمنشأة؛ أو
- عقد سوف أو قد تتم تسويته بأدوات حقوق ملكية في المنشأة ويكون:
  - ليست أدوات مشتقة مالية بحيث تكون المنشأة ملزمة أو قد تكون ملزمة لاستلام عدد من أدوات حقوق ملكية المنشأة أو قد تضطر لذلك؛

ملخص محاضرات المحاسبة المالية - د. خالد جفال - جامعة أم البواقي -

- مشتقة سيتم إطفاؤها أو قد يتم إطفاؤها ليس بمبادلة مقدار ثابت من النقدية أو أصل مالي آخر، بل بعدد ثابت من أدوات حقوق الملكية.

من أمثلة الأصول المالية:

- النقد؛
- الاستثمارات المالية في أسهم الشركات الأخرى؛
- الذمم المدينة؛
- القروض والسلف الممنوحة للغير؛
- الاستثمارات المالية في السندات؛
- الأصول المالية المشتقة؛
- الذمم المدينة لعقود الإيجار التمويلي.

ومن بين البنود التي قد تبدو أصولا مالية إلا أنها ليست كذلك لأنها لا تتضمن نشوء حق حالي باستلام نقد أو أصل مالي أخر نذكر:

- أصول غير متداولة مثل المباني، العقارات؛
- أصول غير ملموسة مثل براءة الاختراع وحقوق الملكية الفكرية وغيرها؛
- المصاريف المدفوعة مسبقا: ترتبط هذه الأصول بالحصول على بضائع أو خدمات في المستقبل لكنها لا تؤدي إلى نشوء حق مالي باستلام النقد أو أضل مالي أخر.

2.2 الالتزامات المالية

- التزاماً تعاقدياً:
  - بتسليم نقد أو أصل مالي آخر إلى منشأة أخرى؛ أو
  - بمبادلة أصول مالية أو التزامات مالية مع منشأة أخرى بموجب شروط يحتمل أن تكون غير مواتية للمنشأة؛ أو
- عقداً سوف أو قد تتم تسويته بأدوات حقوق الملكية الخاصة بالمنشأة ويكون:
  - عقود ليست مشتقة وتتضمن التزام تعاقدي للمنشأة المصدرة لتسليم عدد متغير من أدوات ملكيتها

SAHLA MAJEA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر
ملخص محاضرات الدكتور خالد جفال - جامعة أم البواقي

- عقود مشتقة سيتم تسويتها من قبل المصدر بأي طريقة باستثناء تبادل قيمة نقدية محددة أو أصل مالي معين مقابل عدد محدد من أدوات الملكية الخاصة بالمنشأة، ومن أمثلتها نذكر:
  - الذمم الدائنة؛
  - القروض التي يتم الحصول عليها من منشآت أخرى؛
  - السندات الصادرة وأدوات الدين الأخرى الصادرة عن المنشأة؛
  - الذمم الدائنة لعقد الإيجار التمويلي؛
  - الالتزامات المالية المشتقة؛
  - الالتزامات التعاقدية لتسليم الأسهم المتعلقة بالمنشأة نفسها التي مبلغ محدد من النقد؛
  - بعض المشتقات على حقوق الملكية الخاصة بالمنشأة(أسهم المنشأة والتي حددت قيمتها لتتجاوز بشكل كبير قيمة النقد أو الأصل المالي الآخر).

ومن بين البنود التي تبدو التزامات مالية إلا أنها ليست كذلك منها:

- الإيرادات المؤجلة: ترتبط بالتسليم المستقبلي للبضائع أو الخدمات ولكنها لا تؤدي إلى نشوء التزام تعاقدي بدفع النقد أو أصل مالي آخر.
- مخصص ضمانات البضاعة: ترتبط هذه المخصصات بالتزام تقديم خدمات مستقبلية لكن لا تؤدي إلى وجود التزام تعاقدي بدفع نقدية أو أصل مالي آخر.
- التزامات ضريبة الدخل: لا تعتبر هذه الالتزامات تعاقدية بل يتم فرضها وفق متطلبات القانون، الالتزامات الاستنتاجية لا تعتبر التزامات مالية لأنها لا تنتج عنها عقود مع الغير وتعالج بموجب المعير الدولي رقم 37.

3.2 أداة حق الملكية

أداة حقوق ملكية هي أي عقد يدلل على حصة متبقية في أصول المنشأة بعد طرح جميع التزاماتها.

أي أن : حقوق الملكية = إجمالي الأصول – إجمالي المطلوبات

ومثالا على أدوات حقوق الملكية ما يلي:

- الأسهم العادية: التي لا يمكن ردها إلى الجهة المصدرة من قبل حاملها؛

- الأسهم الممتازة: التي لا يمكن استردادها من قبل حاملها و قد تقدم توزيعات أرباح غير محددة لحاملها؛
- الكفالات أو خيارات الشراء المكتوبة: التي تسمح لحاملها بالاكتتاب أو شراء عدد ثابت من النقد أو أصل مالي آخر.

3. تصنيف الأدوات المالية

1.3 تصنيف وقياس الأدوات المالية وفقا لـ IFRS9

وفقا للمعيار التقارير المالية الدولية 9 (IFRS9) فإن جوهر تصنيف الأصول والالتزامات المالية يستند إلى:

1.1.3. تصنيف الأصول المالية

يتم تصنيف الأصول المالية على أساس: أولا، نموذج أعمال المنشأة لإدارة الأصول المالية؛ وثانيا، خصائص التدفق النقدي التعاقدي للأصل المالي. إلى:

أ. أصول مالية تقاس بالتكلفة المُستنفدة؛
ب. أصول مالية تقاس بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر؛
ج. أصول مالية تقاس بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

2.1.3. تصنيف الالتزامات المالية

تصنف الالتزامات المالية كما يلي:

أ. يجب على المنشأة أن تصنف جميع الالتزامات المالية على أنها يتم قياسها لاحقا بالتكلفة المُستنفدة، مع وضع بعض الاستثناءات؛
ب. التزام ماليا يتم قياسه بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة عندما ينتج عن القيام بذلك معلومات أكثر ملاءمة.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر
ملخص محاضرات الدكتور خالد جفال - جامعة أم البواقي -

3.1.3. قياس الأصول المالية

يتم قياس الأصول المالية عند الإثبات الأولي (مبدئي) على **أساس القيمة العادلة**. حيث تمثل القيمة العادلة التكلفة بتاريخ الشراء مضافا اليها تكاليف (المعاملة عمولات ومصاريف شراء)، باستثناء مصاريف وعمولات الأصول المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر والتي تعالج مصروف الشراء كمصاريف في قائمة الربح أو الخسارة.

بعد الإثبات الأولي أي القياس اللاحق، يجب على المنشأة أن تقيس الأصل المالي بما يلي:

أ. **التكلفة المُستنفدة** إذا تم استيفاء كل من الشرطين التاليين:

- يُحتفظ بالأصل المالي ضمن نموذج أعمال هدفه هو الاحتفاظ بالأصول المالية لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية.
- ينشأ عن الشروط التعاقدية للأصل المالي، في تواريخ محددة، تدفقات نقدية تُعد فقط دفعات من المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم؛

ب. **القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر** إذا تم استيفاء كل من الشرطين التاليين:

- يُحتفظ بالأصل المالي ضمن نموذج أعمال يتم تحقيق هدفه من خلال تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الأصول المالية.
- ينشأ عن الشروط التعاقدية للأصل المالي، في تواريخ محددة، تدفقات نقدية تُعد فقط دفعات من المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم.

ج. **القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة** ما لم يتم قياسه بالتكلفة المُستنفدة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

4.1.3. قياس الأصول المالية

يتم القياس عند الإثبات الأولي (مبدئي) للإلتزامات المالية المصنفة ضمن الالتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أوالخسائر بالقيمة العادلة؛ أما الالتزامات المالية بالتكلفة المستنفذة فيتم قياسها بالقيمة العادلة مضاف إليها تكاليف المعاملة.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر
ملخص محاضرات الدكتور خالد جفال - جامعة أم البواقي -

بعد الإثبات الأولي أي القياس اللاحق، يجب على المنشأة أن تقيس الإلتزام المالي بما يلي:

بالتكلفة المُستنفدة، باستثناء، الالتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. يجب أن يتم قياس مثل هذه الالتزامات، بما في ذلك المشتقات التي هي التزامات، لاحقا بالقيمة العادلة.

يوضح لنا الشكلين 1 و 2 المواليين، ملخص تم عرضه من طرف شركة Deloitte لشرح معيار IFRS9 .

شكل 1: تصنيف وقياس الأصول المالية

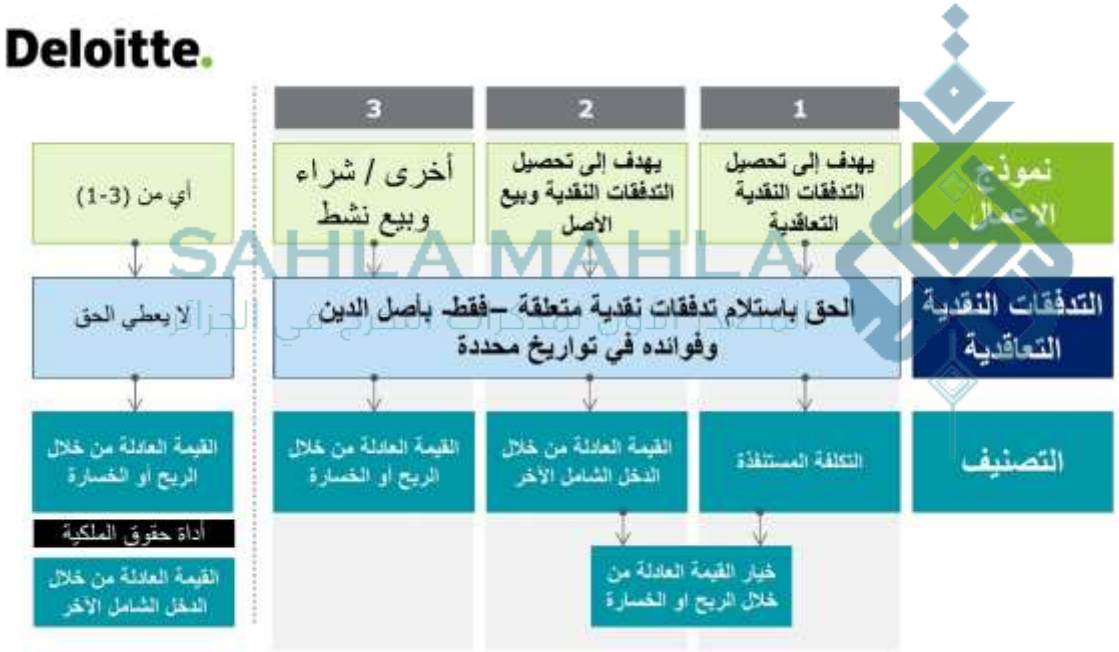

المصدر: Deloitte الشرق الأوسط، (2018)

شكل 2: تصنيف وقياس الإلتزامات المالية

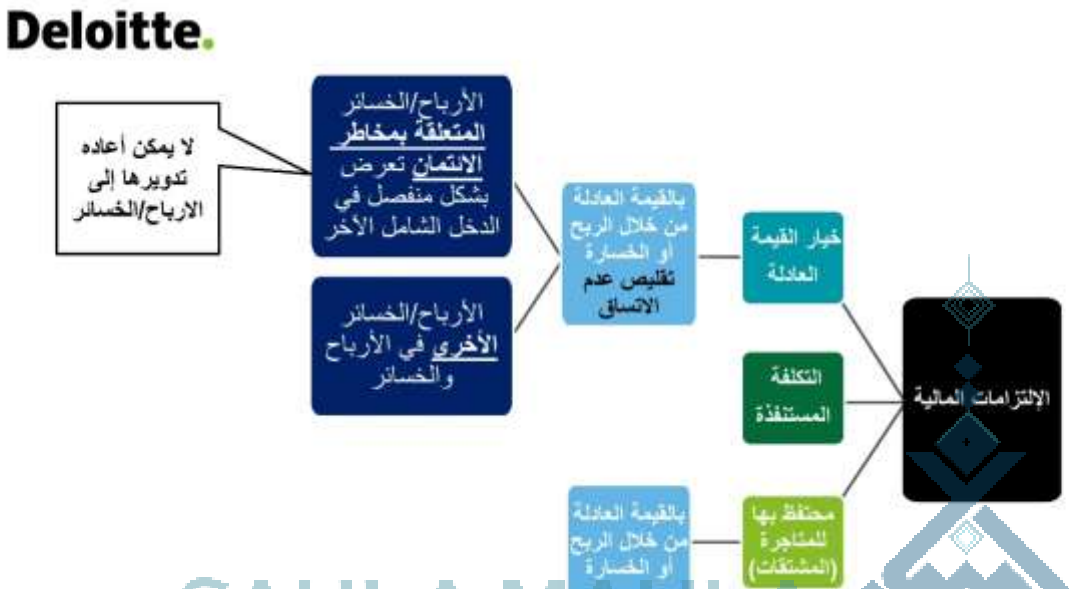

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

المصدر : Deloitte الشرق الأوسط، (2018)

خالد جفال - جامعة أم البواقي -

2.3 تصنيف الأدوات المالية حسب SCF

وفقا للنظام المحاسبي المالي، فإن الأدوات المالية يتم التعبير عنها بشكل أساسي (وليس حصري) في الحسابات الرئيسية التالية :

حساب 26: مساهمات وحسابات دائنة ملحقة بمساهمات

حساب 27: تثبيتات مالية أخرى

حساب 50: الحسابات المالية

المحاضرة 09: المحاسبة عن الأدوات المالية

– التسجيل المحاسبي للأدوات المالية –

حسابات المساهمات وحسابات دائنة ملحقة بمساهمات

حـ/ 261 : سندات الفروع المنتسبة (امتلاك 50 % كمساهمة – نفوذ أو سيطرة).

حـ/ 262 : مساهمة مشتركة (سيطرة مشتركة – ضرورية لنشاط الشركة).

حـ/ 265 : سندات المساهمة المقومة بواسطة المعادلة (المؤسسات المشاركة)

حـ/ 266 : قروض وسلفات داخل المجمع

حـ/ 267 : قروض وسلفات خارج المجمع

حـ/ 268 : الحسابات الدائنة الملحقة بشركات في حالة مساهمة

حـ/ 269 : الجزء غير المسدد من هذه المساهمات.

التقييم:

أ. **عند الحيازة:**

سعر الشراء + المصاريف التابعة

ب. **نهاية الدورة:**

1) كل زيادة في القيمة لا تسجل (نسترجع الخسائر فقط حـ/781)

2) كل نقصان يسجل في حـ/686 – مدين – و حـ/296 – دائن -.

ج. **عند التنازل:**

1) في حالة تحقيق ربح: حـ/767

2) في حالة تحقيق خسارة: حـ/667

تكون الفوائد والتوزيعات في:

حـ/266 – مدين – و حـ/761 – دائن -

عند الاقتناء على الحساب (كل المبلغ)

حـ /26x (مدين) حـ / 404 (دائن)

أيضا حـ /27x (مدين) حـ / 404 (دائن)

جزء من المساهمات لم يدفع

حـ /26x (مدين)، حـ / 512 (دائن) + حـ / 269

حـ /27x (مدين)، حـ / 512 (دائن) + حـ / 279

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر
ملخص محاضرات الدكتور خالد جفال - جامعة أم البواقي -

حسابات التثبيتات المالية الأخرى

حـ/ 271 : السندات المثبتة الأخرى (لا تنوي التنازل عنها – لا يوجد نفوذ ولا سيطرة)

حـ/ 272 : سندات استحقاق / خزينة

التقييم : نتبع الخطوات الخاصة بـ حـ/ 26

حـ/ 273 : السندات المثبتة التابعة لنشاط الحافظة (توظيف جزء من الأصول المالية في نشاط المحفظة

التقييم:

أ. **عند الحيازة:**

سعر الشراء + المصاريف التابعة

ب. **نهاية الدورة:**

1) زيادة في القيمة : حـ/104 – دائن- حـ/273 – مدين -.

2) انخفاض في : حـ/104 – مدين- حـ/273 – دائن -.

ج. **عند التنازل:**

1) في حالة تحقيق ربح: حـ/767

2) في حالة تحقيق خسارة: حـ/667

حـ/ 274 :قروض وحسابات دائنة مترتبة على عقد ايجار تمويلي

التقييم :

أ. **عند التقديم:** القيمة الحقيقية

ب. **نهاية الدورة:** حـ/ 2742 **(نفسها في حـ/ 26)**

ج. **عند التنازل:** حـ/ 2741 **(نفسها في حـ/ 26)**

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر
ملخص محاضرات السداسي - د. خالد جفال - جامعة أم البواقي -

الحسابات المالية

حـ/ 501 : حصص في المؤسسات المرتبطة.

حـ/ 502 : الأسهم الخاصة (أسهم الشركة نفسها).

حـ/ 503 : اسهم أخرى أو السندات المخولة حقا في الملكية.

حـ/ 506 : السندات وقسائم الخزينة وقسائم الصندوق قصيرة الأجل

حـ/ 508 : قيم التوظيف المنقولة الأخرى والحسابات الدائنة المماثلة .

حـ/ 509 : التسديدات الباقي القيام بها عن قيم التوظيف المنقولة غير المحددة.

التقييم:

أ. **عند الحيازة:**

سعر الشراء + المصاريف التابعة

ب. **نهاية الدورة:**

1) زيادة في القيمة : حـ/765 – دائن- حـ/50x – مدين -.
2) انخفاض في : حـ/665 – مدين- حـ/50x – دائن -.

ج. **عند التنازل:**

1) في حالة تحقيق ربح: حـ/767
2) في حالة تحقيق خسارة: حـ/667

عند التنازل على الحساب يكون لدينا حـ/465

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

يتم التفصيل في التسجيل المحاسبي من خلال حل السلاسل

المحاضرة 10: بدائل الخيارات المحاسبية

I. مفاهيم أولية

1. السياسة المحاسبية:

يعرف المعيار المحاسبي الدولي رقم 8 (IAS 8) السياسة المحاسبية على أنها " إن السياسات المحاسبية هي مبادئ محددة وأساس واتفاقيات وقواعد وممارسات تطبقها المنشأة عند إعداد وتقديم البيانات المالية ".

كما يعرف الشيرازي السياسة المحاسبية على أنها " مجموع أدوات التطبيق التي تستخدمها المنشأة في إنتاج وتوصيل المعلومات المالية، ويقصد بأدوات التطبيق العملي تلك القواعد والأسس والطرق والإجراءات التي يستعين بها المحاسب لتطبيق المبادئ المحاسبية وبيان كيفية معالجة البنود والعمليات والأحداث في مجال محدد (الشيرازي، 1991، ص 101) .

2. الأساليب المحاسبية:

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

تشير أساليب المحاسبة إلى القواعد الأساسية والمبادئ التوجيهية التي تحتفظ الشركات بموجبها بسجلاتها المالية وإعداد تقاريرها المالية.

الطريقة المحاسبية هي مجموعة من القواعد يتم بموجبها تسجيل الإيرادات والمصروفات في البيانات المالية. يمكن أن يؤدي اختيار طريقة المحاسبة إلى ظهور مبالغ مختلفة من الأرباح على المدى القصير. على المدى الطويل، يكون لاختيار طريقة المحاسبة تأثيرًا أقل على الربحية.

3. الخيارات المحاسبية:

الخيارات المحاسبية هي " التغييرات في القواعد المستخدمة لحساب الأرقام المحاسبية، مما يغير توزيع التدفقات النقدية للشركات، أو ثروة الأطراف التي تستخدم هذه الأرقام للتعاقد أو صنع القرار". (Holthausen and Leftwich, 1983, p:77)

4. الاعتراف المحاسبي

الاعتراف (وفقا لما حدده إطار اعداد وعرض البيانات المالية) هو إجراء لإدراج بند في الميزانية أو قائمة الدخل، ينطبق عليه تعريف العنصر و، يستوفي ضوابط الاعتراف، وهذا يتطلب وصف البند بكلمات وبمبلغ نقدي وإدراج هذا المبلغ في مجاميع الميزانية، أو قائمة الدخل. ينبغي أن تُثبت البنود التي تستوفي ضوابط الاعتراف،

في الميزانية، أو في قائمة الدخل. ولا يمكن تدارك الفشل في إثبات مثل هذه البنود من خلال الإفصاح عن السياسات المحاسبية المستخدمة، ولا من خلال الإيضاحات، أو المواد التوضيحية (تفسيرية).

إن البند الذي يستوفي تعريف العنصر ينبغي الاعتراف به، إذا كان:

- من المحتمل أن تتدفق أي منفعة اقتصادية مستقبلية مرتبطة بالبند إلى، أو من المنشأة؛
- للبند تكلفة أو قيمة يمكن قياسها بطريقة يمكن الاعتماد عليها.

5. القياس المحاسبي

يتمثل القياس بشكل عام في قرن الإعداد بالأشياء للتعبير عن خواصها وذلك بناء على قواعد طبيعية يتم اكتشافها إما بطريقة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة.

وفي تعريف لجمعية المحاسبين الأمريكية (A.A.A) ورد في نصه : "يتمثل القياس المحاسبي في قرن الأعداد بأحداث المنشأة الماضية والجارية والمستقبلية وذلك بناء على ملاحظات ماضية أو جارية وبموجب قواعد محددة".

SAHLA MAHLA

القياس هو إجراء لتحديد المبالغ النقدية التي تُثبت وتُسجل بها عناصر القوائم المالية في الميزانية وقائمة الدخل. ينطوي ذلك على اختيار أساس معين للقياس.

II. بدائل خيارات القياس المحاسبي

1. أسس القياس المحاسبي المتاحة وفقا لمعايير المحاسبة الدولية

يستخدم عدد من أسس القياس المختلفة وبدرجات متفاوتة وبتوليفات متنوعة في القوائم المالية. وتشمل ما يلي:

1.1 التكلفة التاريخية

تُسجل الأصول بمبلغ النقد أو معادلات النقد المدفوع، أو بالقيمة العادلة للعوض المقدم لاقتنائها في تاريخ اقتنائها. تُسجل الالتزامات بمبلغ المتحصلات المستلمة في مقابل الالتزام، أو في بعض الحالات (على سبيل المثال، ضريبة الدخل)، بمبالغ النقد أو معادلات النقد المتوقع أن تُدفع للوفاء بالالتزام في السياق العادي للأعمال.

2.1 التكلفة الجارية

تُسجل الأصول بمبلغ النقد أو معادلات النقد الذي كان سيُدفع في حال اقتناء الأصل نفسه أو أصل مماثل له في الوقت الحالي. تُسجل الالتزامات بمبلغ النقد أو معادلات النقد غير المخصوم الذي كان سيُطلب لتسوية الالتزام في الوقت الحالي.

3.1 القيمة القابلة للتحقق

القيمة القابلة للتحقق (قيمة التسوية) تسجل الأصول بمبلغ النقد أو معادلات النقد الذي يمكن الحصول عليه في الوقت الحالي من خلال بيع الأصل في ظل استبعاد عادي. تُسجل الالتزامات بقيم تسويتها، والتي هي مبالغ النقد أو معادلات النقد غير المخصومة التي يتوقع أن تدفع للوفاء بالالتزامات في السياق العادي للأعمال.

4.1 القيمة الحالية

تُسجل الأصول بالقيمة الحالية المخصومة لصافي التدفقات النقدية المستقبلية الداخلة المتوقع أن يولدها البند في السياق العادي للأعمال. تُسجل الالتزامات بالقيمة الحالية المخصومة لصافي التدفقات النقدية المستقبلية الخارجة، المتوقع أن تُطلب لتسوية الالتزامات في السياق العادي للأعمال.

تعد التكلفة التاريخية أكثر أسس القياس تطبيقاً من قبل المنشآت في إعداد قوائمها المالية. ويكون هذا التطبيق – عادةً – مترافقاً مع أسس قياس أخرى. فعلى سبيل المثال، يُسجل المخزون – عادةً – بالتكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق أيهما أقل، ويمكن أن تُسجل الأوراق المالية المتداولة بالقيمة السوقية، وتُسجل التزامات التقاعد بقيمتها الحالية. إضافة إلى ذلك، تستخدم بعض المنشآت أساس التكلفة الجارية تجاوباً مع عدم قدرة نموذج المحاسبة على أساس التكلفة التاريخية على التعامل مع آثار التغيرات في أسعار الأصول غير النقدية.

نلاحظ من أسس القياس السابقة أنها لم تتضمن القيمة العادلة بالرغم من التوسع في استخدامها في معايير التقارير المالية الدولية، وذلك لأن مفهوم القيمة العادلة قد يعني أحد أسس القياس السابقة، وهي قيمة اجتهادية يتم تحديدها وفقا لما يعتقد أنه يمثل بعدالة قياسا لقيمة بند معين.

ملخص محاضرات الدكتور خالد جفال - جامعة أم البواقي
SAHLA MAHLA

مفهوم القيمة العادلة (Fair Value) هو مدخل التقييم في نموذج معايير المحاسبة الدولية ومن أهم خصائصها، وهو المفهوم الأكثر جدلا على الإطلاق بين كل المفاهيم التي هيمنة على المحاسبة الدولية؛ فمنذ إدراجه في معايير المحاسبة الدولية، يتم السعي نحو اعتباره الأساس الأول لتقييم الأصول والالتزامات، مع تضمين جميع التغيرات الناتجة في القيمة العادلة كمكاسب وخسائر في قائمة الدخل؛ الأمر الذي أثار شكوك وتساؤلات حول جودة المعلومة المحاسبية، وبالتحديد تلك المعلومات المقترنة بالأدوات المالية، في ضوء اعتماد هذا المفهوم على أساس التقدير بشكل كبير وكونه بالدرجة الأولى قيمة افتراضية.

القيمة العادلة هي *السعر الذي يمكن الحصول عليه من بيع الأصل أو دفعه لتحويل التزام بموجب عملية منظمة بين متشاركين في السوق في تاريخ القياس*، وهو التعريف الذي استنسخه مجلس معايير المحاسبة الدولية سنة 2009م وأعتمده كمبدأ أساسي في التعريف الوارد في المعيار IFRS 13 سنة 2011.

2. تقييم نماذج القياس المتاحة (ينجز من طرف الطلبة)

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر
ملخص محاضرات الدكتور خالد جفال - جامعة أم البواقي -

مراجع أساسية لإعداد الملخص، يمكن للطلبة التوسع في دراسة محتوى المادة من خلالها، وهي متاحة على شبكة الأنترنيت:

1. محاسبة الشركات الدولية:

- http://eifrs.ifrs.org/eifrs/bnstandards/ar/2018/ifrs10.pdf
- http://eifrs.ifrs.org/eifrs/bnstandards/ar/2018/ifrs11.pdf
- http://eifrs.ifrs.org/eifrs/bnstandards/ar/2018/ifrs12.pdf
- http://eifrs.ifrs.org/eifrs/bnstandards/ar/2018/ias28.pdf
- http://eifrs.ifrs.org/eifrs/bnstandards/ar/2018/ias29.pdf
- http://eifrs.ifrs.org/eifrs/bnstandards/ar/2018/ias21.pdf
(يجب التسجيل في الموقع لتحميل المعايير باللغة العربية)
- Daniel Antraigue. "Comptabilité des sociétés et des groups". IUT GEA - FC - 741 – S4.
- Mohamed Nedji Hergli. "Maîtriser la consolidation des comptes – Référentiel IFRS". 2007.
- Gray, Sidney J., J. C. Shaw, and L. B. McSweeney. "Accounting standards and multinational corporations." *International Accounting and Transnational Decisions*. Butterworth-Heinemann, 1983. 151-168.

2. محاسبة الأدوات المالية:

- http://eifrs.ifrs.org/eifrs/bnstandards/ar/2018/ias32.pdf
- http://eifrs.ifrs.org/eifrs/bnstandards/ar/2018/ifrs7.pdf
- http://eifrs.ifrs.org/eifrs/bnstandards/ar/2018/ifrs9.pdf

- قرار مؤرخ في 23 رجب عام 1429 الموافق 26 يوليو سنة 2008 يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدّونة الحسابات وقواعد سيرها. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. رقم 19. الصادرة بتاريخ 25 مارس 2009.
- عطية، عبد الرحمان. "المحاسبة المعمقة وفق النظام المحاسبي المالي". ط1. 2011.

3. خيارات بدائل القياس:

- http://eifrs.ifrs.org/eifrs/bnstandards/ar/2018/ias8.pdf
- http://eifrs.ifrs.org/eifrs/bnstandards/ar/2018/ifrs13.pdf

- قانون رقم 07– 11 مؤرّخ في 15 ذي القعدة عام 1428 الموافق 25 نوفمبر سنة 2007 يتضمّن النظام المحاسبي المالي. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. رقم 74. الصادرة بتاريخ 25 نوفمبر 2007.
- الشيرازي، عباس مهدي." نظرية المحاسبة". دار السلاسل للنشر والتوزيع. الكويت. ط1. 1990.

SAHLA MAHLA
ملخص محاضرات الدكتور خالد جفال - جامعة أم البواقي